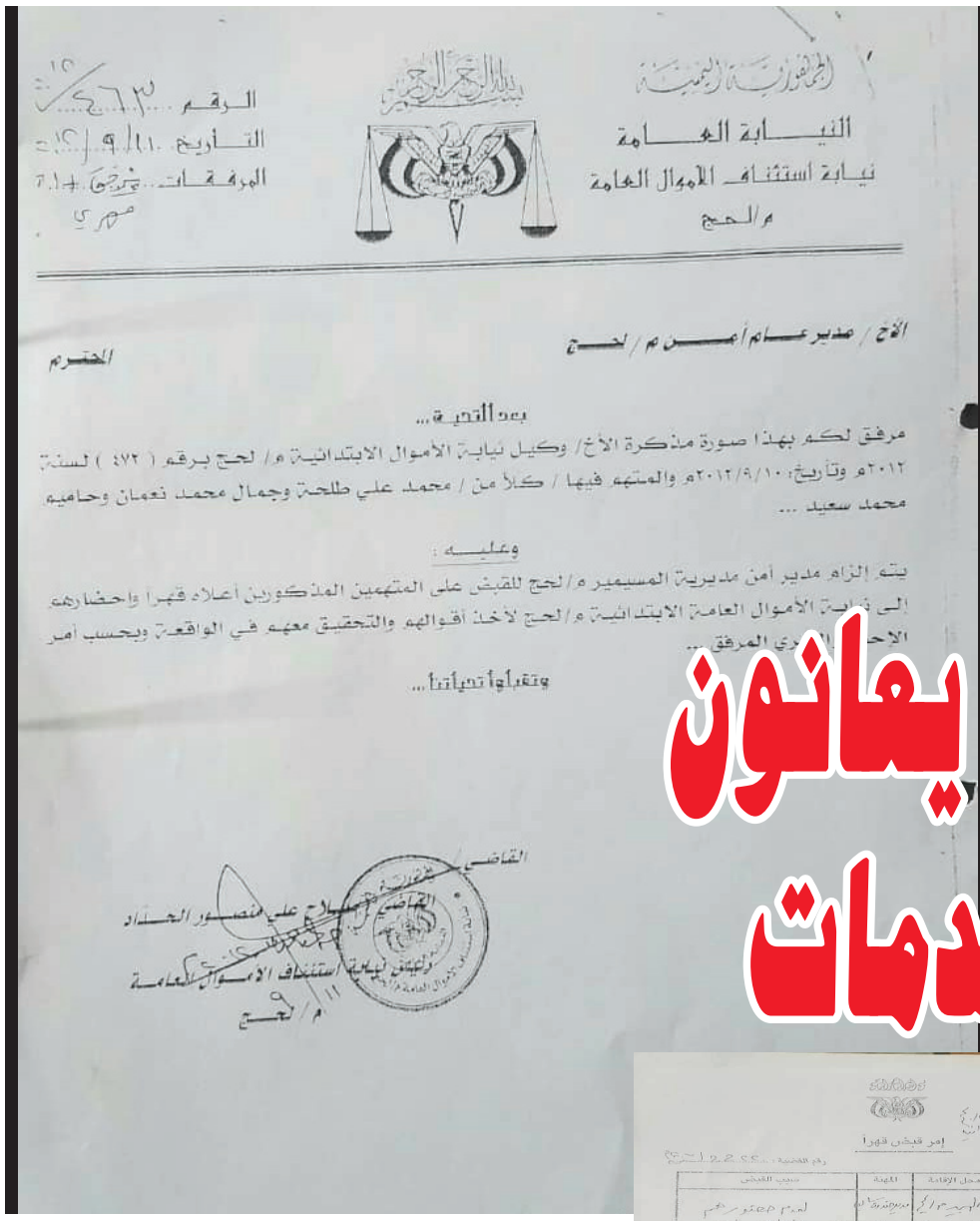

الجمهورية اليمنية
النيابة العامة
نيابة استئناف الأموال العامة
م/لحج

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم ...
التاريخ ...
المرفقات ...

الأخ / مدير عام أمن م / لحج المحترم

بعد التحية ...

مرفق لكم بهذا صورة مذكرة الأخ/ وكيل نيابة الأموال الابتدائية م/ لحج برقم ( ٤٧٢ ) لسنة ٢٠١٢م وتاريخ: ٢٠١٢/٩/١٠م والمتهم فيها / كلاً من / محمد علي طلحة وجمال محمد نعمان وحاميم محمد سعيد ...

وعليه :

يتم إلزام مدير أمن مديرية المسيمير م/لحج للقبض على المتهمين المذكورين أعلاه قهرا واحضارهم إلى نيابة الأموال العامة الابتدائية م/لحج لأخذ أقوالهم والتحقيق معهم في الواقعة وبحسب أمر الاحضار الإداري المرفق ...

وتقبلوا تحياتنا ...

القاضي
القاضي صلاح علي منصور الحداد
وكيل نيابة استئناف الأموال العامة
م/ لحج

# فساد مالي وإداري متجذر منذ سنوات بمسيمير لحج

- هؤلاء هم المتورطين بقضايا نهب المال العام والاستيلاء على أموال صندوق نظافة المسيمير
- قضايا فساد منظورة أمام نيابة استئناف الأموال بلحج لم تر النور

# المواطنون بالمسيمير يعانون الحرمان في كافة الخدمات

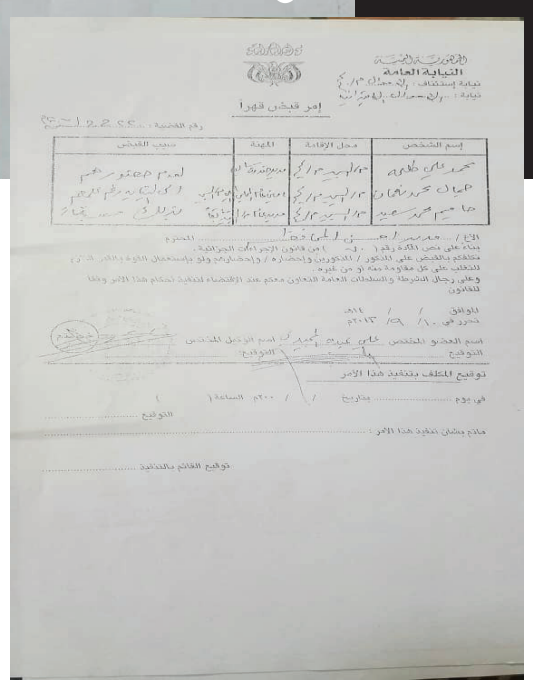

الجمهورية اليمنية
النيابة العامة
نيابة استئناف الأموال العامة م/لحج
نيابة أموال الحراك الجنوبي

إمر قبض قهرا

رقم القضية: ...

| إسم الشخص | محل الإقامة | المهنة | سبب القبض |
|---|---|---|---|
| محمد علي طلحه | م/المسيمير/لحج | [illegible] | لعدم حضورهم |
| كمال محمد نعمان | م/المسيمير/لحج | [illegible] | لعدم حضورهم |
| حاميم محمد سعيد | م/المسيمير/لحج | [illegible] | لعدم حضورهم |

الى / مدير أمن مديرية المسيمير ..... المحترم
بناء على نص المادة رقم ( ) من قانون الإجراءات الجزائية ..... متلقاه والقبض على المذكورين واحضارهم / واحضارهم ولو باستعمال القوة والقهر الضروري للتغلب على كل مقاومة مهما او من غيره.
وعلى رجال الشرطة والسلطات العامة التعاون معكم عند الاقتضاء لتنفيذ احكام هذا الامر وفقا للقانون
بالموافق / / ٢٠١٢م
تحرر في ... / / ٢٠١٣م
اسم العضو المختص ... توقيع المختص
التوقيع
توقيع المكلف بتنفيذ هذا الامر
في يوم ..... بتاريخ / / ٢٠٠م الساعة ( )
التوقيع .....
عائق يمنع تنفيذ هذا الامر : .....
توقيع القائم بالتنفيذ .....

"الأمناء" تقرير خاص:

كشف تقرير سابق صادر عن مكتب الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بمحافظة لحج حجم الفساد ووقائع الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على أموال صندوق النظافة والتحسين في مديرية المسيمير بمحافظة لحج بإجمالي مبلغ مالي وقدره مائة وخمسة وستين مليون ريال خلال الأعوام (٢٠١١/ ٢٠١٢م).

وشمل التقرير أسماء مسؤولين كبار متورطين في قضايا نهب المال العام والاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على أموال صندوق النظافة والتحسين بالمديرية، وتلك القضايا منظورة في نيابة الاموال العامة بمحافظة لحج ومن ضمن تلك الاسماء الذي وردت في التقرير اسم مدير عام مديرية المسيمير الحالي حاميم محمد سعيد الطملة، وأمينه العام جمال محمد نعمان الزبع، تم إقالة الطمله في وقت سابق بسبب تورطه في قضايا فساد مالي كمدير عام للمديرية، ثم عاد من جديد حاميم الطملة بتكليف من قبل محافظ محافظة لحج اللواء احمد عبدالله التركي.

واشار التقرير إلى توضيح حجم الفساد المالي الحاصل في مديرية المسيمير بمحافظة لحج، والذي صرفت من اموال صندوق النظافة والتحسين بالمديرية، حسب ما اورده تقرير الجهاز المركزي فقط حوالي (١٦٥,٢٣٦,٩٠٣) أي (مائة وخمسة وستين مليونا ومائتين وستة وثلاثين الفا وتسعمائة وثلاثة ريالات).

وأكد التقرير تورط مسؤولين سابقين في محافظة لحج ومدراء عامين للمديرية والصندوق ذهبت كل تلك الأموال كعهد مالية لم يتم تصفيتها لقيادات في مكتب المحافظة سابقاً وشراء آليات ومركبات وصرفيات للصندوق ومشاريع وهمية.

ولم يتنهي الفساد في مديرية المسيمير عند هذا الحد من إهدار المال العام، بل تم التآمر على نصيب المديرية من عائدات مصنع الاسمنت الواقع ضمن إطار المديرية لصندوق النظافة والتحسين وتقسيم نسبة المديرية من اجمالي المبلغ المستحق للمديرية ٥٠٪ للمحافظة و٢٥٪ لمديرية المسيمير و ٢٥٪ لمديرية الملاح.

ويعتبر ذلك الفساد سابقة خطيرة وغير قانونية يتم الإستحواذ فيها على مقدرات المديرية في ظل صمت السلطة المحلية بالمديرية وسكوتها عن ذلك الاجراء غير القانوني، الذي ارتكبته قيادة المحافظة السابقة والحالية وعدم اعتراض السلطة المحلية بالمديرية على ذلك.

بدورها، اكدت مصادر مطلعة أن وقائع الاستيلاء على المال العام عادت مجدداً بعد عودة المدير العام الحالي حاميم محمد سعيد الطملة الضالع بقضايا الفساد منظورة أمام نيابة استئناف الأموال العامة بمحافظة لحج، ومطالبته بأوامر قهرية وجهت له من قبل النيابة هو وأخرين.

شأت رياح الفساد أن تعيد الفساد من جديد، حيث ذكرت تقارير إعلامية نشرت في وقت سابق أظهرت حجم الفساد الواقع في مديرية المسيمير بلحج المتجذر منذ سنوات، يخص مشاريع تمثلت في الطرقات وبناء فصول دراسية وشراء آليات ومعدات لصندوق النظافة بالمسيمير تم الاستيلاء عليها من قبل مسؤولين ومدراء للصندوق سابقين.

ونوضح، وبالوثائق، استدعاءات نيابة الأموال العامة واوامر قهرية حررت بحق مسؤولين سابقين مدراء عموم وصندوق تكشف ضلوعهم بوقائع الاستيلاء على أموال صندوق النظافة والتحسين مديرية المسيمير بمحافظة لحج.

اليوم، وبعد مرور سنوات ماضية، يعود الفساد للواجهة من جديد في مديرية المسيمير، حيث صرفت مئات الملايين للمقاولين دون استكمال العمل للمشاريع التي سلمت لهم في مجال الطرقات وعلى سبيل الذكر مشروع شق وردم عقبة المسيمير المقدر بمبلغ ٤٨ مليون للمقاول حمدي قائد حوادر الذي استلم المشروع قبل عام ونصف ولازال المشروع فاشل، وهناك اثباتات لواقع العملي للمشروع بينما استلم المقاول المبلغ المالي كاملاً دون أن يستكمل المشروع، بل أن السلطة المحلية اضافة له مبلغ ١٤ مليون اعمال اضافية بينما المشروع فاشل منذ البداية، ولم تكتفي بهذا المشروع وزادت المقاول مشروع أخر شق طريق عقبة العبد في منطقة مكيديم بمديرية المسيمير، رغم معرفتها بفشل المشروع السابق.

ومشروع شق طريق يربط منطقة جول مدرم ومنطقة النخيلة هو الاخر تم تنفيذه بطريقة تلاعب فيها المقاول لم ينجز يقدر بعشرات الملايين لم يستكمل، فيما طال مشروع طريق عقبة منطقة نعمان التلاعب والتحايل بلغ تكلفته ٤٩ مليون هو الاخر فاشل ولم يستكمل.

وفي مجال الزراعة تم التلاعب بمشروع قناة الشياح المقدر تكلفته بـ٢٠٠ الف دولار بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية ويعتبر من المشاريع الفاشلة في المديرية حيث لم يتم استكماله ولم يلاقي طريقة لخدمة المزارعين في المديرية لري أراضيهم الزراعية ومعلومات تؤكد بأن: "المشروع قد تم استلامه".

## مواطنون يعانون الحرمان

ويعاني المواطن بمديرية المسيمير الحرمان من المشاريع الحيوية كالكهرباء الذي انقطعت منذ عشية حرب ٢٠١٥م الظالمة والى اليوم والمسيمير تعيش في ظلام دامس.

وفي مجال مياه الشرب تفتقر مديرية المسيمير إلى أبسط المشاريع في هذه المجال الهام والحيوي، حيث يوجد في عاصمة المديرية بئر واحد لا يكفي لتغطية حاجة سكان العاصمة من مياه الشرب.

أما الاتصالات فهي الاخرى حكاية تتجدد فصولها فقد انقطعت الاتصالات عن المديرية منذ ما بعد الحرب الراهنة؛ فالمديرية خارج تغطية الاتصالات بسبب عطب في الكيبل الرئيسي لم تستطيع السلطة المحلية بالمديرية أن تكلف نفسها بإصلاحه وتعود خدمة الاتصالات للمديرية من جديد، كما انهُ ليس هناك خدمة انترنت، لتتضاعف المعاناة، ولا يوجد هناك حلول بإنهائها.

وفي ظل هذه المعاناة يظل موقف السلطة المحلية إزاء حاجة المديرية لمثل هذه المشاريع الصمت والفشل سيد الموقف وخلق الاعذار بينما تذهب مئات الملايين باسم مشاريع وهمية يتقاسمها المدير العام والمقاولين وسماسرة المشاريع بالمديرية.

والأدهى من ذلك والامرّ، أن مبنى السلطة المحلية (مكتب المدير العام) مقتحم من قبل أحد المواطنين منذ سنوات والسلطة لم تحرك ساكن، ويبقى الأمر عادي، العمل جميعه يمارس بشكل سفري ولا يوجد هناك مكتب للسلطة المحلية بالإضافة الى مبنى إدارة التربية والتعليم هو الآخر مقتحم من أحد المواطنين، وكذلك مبنى وحدة البيطرة التابعة لمكتب الزراعة بالمديرية.

## حال مزري لمواطنيّ المسيمير

مواطنون قالوا، في أحاديث متفرقة مع "الأمناء"، أن: "هذا هو حال المسيمير، الذي لا يسر العدو قبل الصديق".

واضافوا: "نعاني معاناة لا تنتهي والآمال تبددت وأصبحت كابوس تعيشة المديرية بفعل فساد إداري ومالي ينخر في جسد المديرية كالسرطان".

وتابعوا: "المسيمير يا سادة يا كرام بلد الملايين حسب ما يقال بفعل تواجد مصنع أسمنت الوطنية على أرضها لا تستطيع النهوض أو الارتقاء بواقعها المعايش".

واختتموا أحاديثهم بالقول: "المسيمير، حكاية معاناة وفساد لا تنتهي تتوارثها السنوات عاماً بعد عام".